فوق الطاولة

هني الحمدان

وزراء.. ومناصب

هياكل إدارية جديدة ستعيد توصيفات البنى الإداريـة لـلـوزارات بـدءاً من الموظفين حتى معاوني الـوزراء، ربما تختلف من وزارة إلى أخرى حسب مهامها والاختصاصات التي هي بحاجتها، خطوة الهيكلة وإعادتها والتوصيف الوظيفي تصب في منحى مهم من شأنه إنجاز المهام بصورة أفضل، بعد وضع الأشخاص كل حسب شهادته واختصاصه بالمكان المناسب له، والاستغناء عن مناصب وتعيينات لم يعد حاجة، كالاستشارية مثلاً والخبرات المتعاقدة معها بعض الـوزارات، وهي تتم مع الأسف لتقرب أشخاصاً تربطهم صلات معرفة وربما مودة.

لم تتبلور صورة التوصيفات بشكلها الأخير، وربما يكون حديثنا هنا منقوصاً ببعض جنباته، لكن لا نستبق الأحـداث، فسرعان مـا تتجلى وتتكشف بشكلها النهائي قريباً.

الهيكلة الإدارية الصحيحة وتوصيف الكفاءات وتنصيبها المراكز وخاصة الحساسة، إجراء على درجة عالية من الأهـمـيـة، وهـنـا تكون الـوزارة أو المؤسسة قد قطعت شوطاً بعيداً في إنجاح المسؤوليات بوقت أسرع ودقيق، ولكن هل التوصيف يكتفي به لمن حقق الشهادات الأكاديمية العالية..؟ هل فئة التكنوقراط هم الأصلح.. والـ هل كثيرة..؟

هناك مقولة «عند البحث عن أشخاص لإسناد مهام رئيسية لهم ينبغي عليك أن تبحث عن ثلاث صفات: النزاهة، والذكاء، والحيوية». بمعنى الأمانة هي أساس باتت اليوم، فالشخص الأمين يمتاز تلقائياً بالعديد من الخواص التي قد تؤهله ليكون مبدعاً وحيوياً، مقروناً بتأهيل علمي مناسب، وديدنه النجاح وخدمة مجتمعه.

حصلت أخطاء كثيرة من دون الالتفات لها أو معرفة خطورتها، وزارات وإدارات عينت أشخاصاً «أصحاب ثقة» كمستشارين بصرف النظر عن مهاراتهم وأخلاقهم.. وأيضاً هناك من تم تعيينه بمواقع حساسة لأنه يحمل شهادة الدكتوراه، وهي ليست بالضرورة أن يكون وزيراً..! وكذلك الأكاديميون والأساتذة ليسوا أفضل من بعض من تقلد مهمة وزير، هم بعيدون عن واقع السوق، مهامهم نظرية وفلسفية، وهنا التوازن بين احتياجات الوظيفة والأشخاص التي سيشغلونها مهمة حساسة.. وقد تم تجريب السادة التكنوقراط وما يحملون من شهادات وتوصيفات، وثبت أنهم غير قـادرين على المناصب والوزارات التي تقلدوها، وهنا فالخبرة في أي مجال أهم من الشهادة العليا..

مهماً كان المنصب ومن يتقلد قيادته وزيراً أم مديراً.. أم أي موظف إداري، فالواجب الأول خدمة المواطن ووطنه، لا أن يرى فيه وجاهة وسلطة «فشخرة» فارغة، وللأسف هناك بعض الوزراء من يرى في إسناد منصب وزير له امتيازاً لشخصه، وينسى أنه تكليف وليس تشريفاً لمقام شخصه وبرجه العاجي، ولنا أمثلة ببعض وزراء تمترسوا وراء أبواب مغلقة، مفضلين عدم الخوض في تفاصيل ومطالبات ملحة حيال بعض المسائل الاقتصادية المهمة، لا بل علاقتهم ليست بالجيدة مع الصحافة لخوفهم من كشف المستور، لأمثال هؤلاء يمكننا القول: لم تقدموا شيئاً، ومن يخاف الاحتكاك المباشر مع الصحافة وما تريد، لن يستطع أن يقدم شيئاً أو إنجازاً مهماً لا اليوم أو غداً..! فالسمة بالتواضع والتواصل خدمة لأبناء بلدهم أولوية قصوى.

يبقى أن نقول إن الإنتاجية في القطاع العام لن تتحسن أبداً إذا لم يخضع العاملون في القطاع الحكومي، وفي مقدمتهم الـوزراء لتقييم سنوي تتم مجازاتهم على أعمالهم سواء الجيدة أو السيئة... ومن يخاف من مواجهة الصحافة كيف له أن يواجه مواطناً ناشداً خدمة؟!

تأمين المواد المدعومة في مواعيدها

الحكومة تمنح «السورية للتجارة» سلفة مقدارها ٤٣ مليار ليرة لتأمين مادة الرز.. ومناقشة سياسة وزارة الكهرباء حيال نشر منظومة الطاقات المتجددة

الوطن

وافق مجلس الـوزراء خلال جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس على منح «السورية للتجارة» سلفة مالية مقدارها ٤٣ مليار ليرة سورية لتأمين مادة الرز لتوزيعها عبر البطاقة الإلكترونية، وأكد تأمين حاجة المواطنين من المواد المدعومة لاسيما السكر والـرز في المواعيد المحددة.

وناقش المجلس واقـع وآفـاق عمل وزارة النقل وأهـم مؤشرات الأداء المادية والمالية، وأكد استثمار هذا القطاع الحيوي لأهميته الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، وضرورة توجيه الاستثمار بشكل مخطط وفق سلم أولويات يضمن إعادة تأهيل هذا القطاع وتطويره على أسس عصرية تراعي متطلبات الواقع ومقتضيات التنافسية لاسيما في قطاعات النقل الجوي والسككي والبحري بما يضمن الاستفادة من الموقع الإستراتيجي للبلد.

كما ناقش مجلس الـوزراء سياسة وزارة الكهرباء حيال نشر منظومة الطاقات المتجددة من كافة الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية، وأكد ضـرورة توسيع مساهمة الطاقات المتجددة في حجم الإنتاج الكلي من الكهرباء ومواكبة التطور التقني في هذا المجال، وبناء منظومة طاقات متجددة على أسس من الكفاءة والفاعلية الفنية والاقتصادية والبيئية، حيث تمت الإشارة إلى التسهيلات الواسعة التي يتيحها قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ وإلى أهمية التشاركية مع القطاع الخاص باعتبار أن توفير حوامل الطاقة المستدامة من أهم شـروط تحقيق واسـتـقـرار خطط التنمية وتوفير متطلبات الاستهلاك المنزلي والإنتاجي.

إلى ذلك دعـا المهندس عرنوس إلى مضاعفة الجهود للوصول إلى جميع المـزارعـيـن واسـتـلام محصولهم من القمح والاسـتـمـرار بتقديم كل التسهيلات اللازمة في هـذا المجال، وضـرورة التنسيق مع الاتـحـادات والنقابات وتعزيز مشاركتها إعداد الخطط واتـخـاذ الـقـرارات وتقديم المقترحات بهدف إغناء عمل جميع القطاعات، وطلب من وزارة الزراعة متـابـعـة خطتها للـنـهـوض بقطاع الـدواجن نظراً لـدوره الأساسي في الأمن الغذائي.

وطلب المجلس من جميع الـوزارات متابعة تنفيذ خططها وفق أولويات المشاريع الملحة والضرورية ومعالجة أي عقبات تـعـوق تقدم المشاريع ووضعها بالخدمة في الوقت المحدد، والإسراع بإنجاز ٤ محطات للتحلية في محافظة الحسكة وحفر آبار إضافية لتأمين مصادر مائية إضافية للأهالي.

وأكـد المجلس مواصـلـة التنسيق مع شركاء الـتـعـاون الـدولي لوضع الاتفاقيات الموقعة بالتنفيذ والاستفادة من تجـارب الـدول الصديقة ونقل الخـبـرات لديها لتطوير عمل مختلف القطاعات، لافتاً إلى أهمية اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لتذليل أي عقبات أمام تفعيل النقل البري مع العراق وزيادة التبادل التجاري بين البلدين.

وأكد وزير الكهرباء لـ«الوطن» بشأن الاستثمار في الطاقات المتجددة أنه في ضـوء مـحـدوديـة تـأمـين الـوقـود الأحـفـوري الـلازم لعمل محطات التوليد الكهروحرارية، كان لابد من تكثيف الجهود للاستفادة من الطاقات المتـجـددة لتأمين مصادر إضافية لتوليد الكهرباء، ونعني بها تلك المولدة من مصدر طبيعي غير تقليدي، مستمر لا ينضب، ويحتاج، فقط، إلى تحويله من طاقة طبيعية إلى أخـرى يسهل استخدامها بوساطة تقنيات العصر.

ورغـم أن مزايا البدائل المتجددة معروفة جيداً، إلا أن هناك بعض الصعوبات التي تواجه استخدامها، فـهـي غـيـر مـتـوافـرة دومـاً عند الطلب، وتتطلب استثمارات تقارب الاستـثـمـارات المطلوبة للمحطات التقليدية لنفس الاستطاعة، وأن انتاجها السنوي لا يتعدى ٣/١ إنتاج المحطات التقليدية، لذلك تعد موفرة للوقود وليست بديلة من المحطات التقليدية.

وبمقارنة ما تنتجه نفس الاستطاعة المركبة (١ كيلوواط مركب) بين مختلف التقنيات نجد أن:

- المحطات التقليدية تنتج ما يقارب ٨٠٠٠ ك. و. س/سنة.
- المحطات الكهروضوئية تنتج ما بين ١٥٠٠–١٨٠٠ ك. و. س/سنة.
- المحطات الكهروريحية تنتج ما يقارب ٢٥٠٠–٣٠٠٠ ك. و. س/سنة.

لا يوجد على أرض الواقع أكثر من ٤ بالمئة من إجمالي التسهيلات المصرفية

إسمندر: ٧٠ ألف مشروع مستفيد من خدمات مؤسسات التمويل والخدمة المصرفية

هناء غانم

أكد مدير هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة «إسمندر» لـ«الوطن» أن عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة العاملة على أرض الواقع نحو ١٨٠ ألف مشروع، أما المشاريع العاملة بشكل دائم وعلى أرض الواقع وبموجب التعداد الذي قامت به الهيئة والـذي نفذته الهيئة بالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء فهي نحو ٤٨٠ ألف مشروع في حين يصل عدد المشروعات المستفيدة من خدمات مؤسسات التمويل والخدمة المصرفية نحو ٧٠ ألف مشروع. لافتاً إلى أن معظم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها سورية يكمن حلها بشكل أساسي في دعم وتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لكونه قطاعاً حيوياً وتنموياً مع التأكيد على عدم إغفال بقية القطاعات. ولفت إلى أنه عندما تتوفر آلية ضمان معينة يفترض أن تكون إمكانية الحصول على قرض أسهل هذا الأمر يتم من خلال اتباع آليات مصرفية أي الصغير التي تقدم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى يتمكن كل من يحتاج إلى قرض من إنجاز مشروعه خاصة أن هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تملك نشاطاً تمويلياً مباشراً في دعم المشاريع، وإنما تقدم الدعم الفني والترويجي والتأهيل والمتابعة.

ما شابه وهذه الضمانات تمثلها المؤسسة..

وحول رؤية الهيئة للمرحلة القادمة قال إسمندر: نعمل على أن يكون قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو المحور الأساسي للعملية التنموية في سورية وهو المساهم المهم في تشغيل اليد العاملة خاصة وأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشغل نحو ٧٠ بالمئة من القوى العاملة في سورية وأيضاً يجب ألا نقل مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي للبلاد عن ٦٥ إلى ٧٠ بالمئة خلال الفترة المقبلة ما يجعلها ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، موضحاً أيضاً أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الركيزة الأساسية للعملية التصديرية في سورية وهي الحاضن الحقيقي للشباب السوري الراغب بالعمل والذي يسعى لأنه يقدم عملاً مفيداً بكل معنى الكلمة لمجتمعه وبلده.

وحول القانون رقم ٨ الخاص بتأسيس مصارف التمويل الأصغر لفت إسمندر إلى أنه سوف يساهم بشكل أفضل بزيادة عدد مؤسسات التمويل الصغير التي تقدم التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى يتمكن كل من يحتاج إلى قرض من إنجاز مشروعه خاصة أن هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا تملك نشاطاً تمويلياً مباشراً في دعم المشاريع، وإنما تقدم الدعم الفني والترويجي والتأهيل والمتابعة.

صندوق في الكهرباء لتمويل قروض الطاقات المتجددة

تراجع توليد الكهرباء أدى إلى (خربطة) برامج التقنين وانتظامها خلال يومين

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المركز الوطني لبحوث الطاقة في وزارة الكهرباء يونس علي لـ«الوطن» أن صندوق تشجيع مستهلكي الطاقة على استخدام الطاقات المتجددة والذي يتم تداوله وبحثه في مجلس الشعب حالياً يشتمل على منح قروض من دون فوائد للراغبين في التحول لاستخدام الطاقات المتـجـددة حيث تكون هذه القروض ضمن برامج دعم الفائدة التي تتبناها الحكومة أو يقوم الصندوق في منح هذه القروض أصلاً من دون فائدة، كما اشتمل مشروع القانون لإحداث هذا الصندوق على خيار تمويل الصناعيين لتنفيذ منظومة طاقة متجددة لتشغيل منشآتهم من دون فائدة في حين يتحمل الصندوق تسديد الفوائد المترتبة على مثل هذه القروض، وعلى مستوى المستهلكين المنزليين للطاقة يمكن الصندوق المواطنين من التحول لاستخدام الطاقات المتجددة عبر اعتماد شركات مؤهلة لتنفيذ هذه التقنيات وفي حال التحقق من تنفيذ الشركة يعمل الصندوق على دفع التكاليف للشركة المنفذة مقابل تحمل المواطن للأقساط دون أي فائدة على كلفة تركيب منظومة الطاقة البديلة.

وعن تمويل الصندوق بين أن التمويل يتوزع على الخزينة العامة للدولة وبعض المنح ومجموعة من الإيرادات والرسوم من كبار مستهلكي الطاقة.

مبيناً أن التعليمات التنفيذية التي ستصدر بعد إقرار القانون ستحدد قيم القروض والأقساط وغيرها.

وفي وزارة الكهرباء بين مستشار وزير الكهرباء عبد الوهاب الخطيب لـ«الوطن» أن تراجع معدلات توليد الطاقة الكهربائية خلال الأيام الأخيرة أدى إلى عدم انتظام برامج التقنين ويحتاج إلى استقرار هذه البرامج لبعض الوقت مقدراً أن تعود برامج التقنين إلى ما كانت عليه خلال اليومين القادمين مبيناً أن ساعات التقنين في ريف دمشق ساعة ونصف ساعة وصل كهرباء مقابل أربع ساعات ونصف الساعة تقنين رغم أن ساعات التقنين وصلت خلال الأيام الأخيرة إلى ٥ ساعات قطع مقابل ساعة وصل كهرباء وفي حلب وصل التقنين في بعض المناطق لأكثر من ٨ ساعات متواصلة.

وأن عمليات الصيانة التي تم الحديث عنها مؤخراً هي صيانة جبرية لبعض مجموعة العنفات المولدة للكهرباء لأن عدم تنفيذ مثل هذه الصيانة يسهم في توقف هذه العنفات عن العمل على حين بين أن ارتفاع درجات الحرارة الحالية أسهم في انخفاض كفاءة التوليد في محطات توليد الطاقة الكهربائية وكل ذلك على التوازي مع تراجع توريد حوامل الطاقة لنحو ٨,٤ ملايين متر مكعب يومياً وخاصة أن ٧٥ بالمئة من مجموعات توليد الطاقة الكهربائية في سورية تعمل على الغاز مقابل ٢٥ بالمئة تعمل على الفيول، موضحاً أنه حالياً لا مشكلة في توريد الفيول حيث ارتفع المخزون من مادة الفيول لدى وزارة الكهرباء خلال الفترة الأخيرة إلى نحو ١٩٠ طناً علماً أن الاحتياطي لدى الكهرباء من مادة الفيول يصل عادة لربع مليون طن من الفيول.

بينما تصل الحاجة الفعلية من الغاز حالياً لنحو ١٦ مليون متر مكعب وأن الوزارة تعمل على العديد من البدائل والحلول لتوفير حوامل الطاقة وترشيد الاستهلاك وضبط حالات الاستجرار غير المشروع على التوازي لصيانة ورفع كفاءة محطات التوليد العاملة وإدخال مشروعات لمحطات توليد جديدة إضافة لمشروعات التوليد عبر الطاقات البديلة (الطاقات الريحية والشمسية).

وكانت وزارة الكهرباء أعلنت نيتها تطبيق وتوحيد برامج التقنين في مختلف المحافظات وأنه على التوازي لذلك يتم العمل تحقيق ثبات الحماية الترددية والحيلولة دون حدوث انخفاض في التيار الكهربائي عبر تثبيت الأحمال وقيم الاستطاعة المستجرة.

يشار إلى أنه لدينا ١١ محطة توليد، منها محطتا توليد مدمرتان وهما زيزون، والمحطة الحرارية بحلب، إضافة لمحطة السويدية التي تسيطر عليها الميليشيات الكردية، أو محطة التيم وهي محطة صغيرة جداً بالكاد تُنتج بضع عشرات من الميغا واط تذهب لمدينة دير الزور ليكون في المحصلة هناك ٧ محطات عاملة هي بانياس، محردة، تشرين، والزارة، الناصرية، جندر، ومحطة دير علي.

بضائع بجودة عالية وأسعار معتدلة وإقبال ملحوظ

مهرجانات التسوق تكسب ثقة المستهلكين

الوطن

العمليات التجارية في الاقتصاد تدور حول المستهلك، ولذلك يعد المؤشر الأكبر في الاقتصاد تحديداً في التصدير والتوريد، أي تأثيره في الأسواق الخارجية التي تستهدف أو بالداخل سواء كانت السلع والخدمات مستوردة أم منتجة محلياً.

أحد أهم المسؤوليات على الأجهزة الحكومية المعنية بذلك، هي كيفية تحقيق المواءمة ما بين الاحتياجات التي يحتاجها المستهلك يومياً والتي تستورد من الخـارج، وتلك المنتجة محلياً، فالنجاح في تحقيق المعادلة السعرية للمنتج والمستهلك هي الأساس، لا أن تفتح كل القنوات لتصدير كل المنتجات المحلية دفعة واحدة، ويبقى المستهلك يئن من ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية، فأغلب الاقتصادات القوية يكون تأثير المستهلك المحلي هو الأكبر في نموها الاقتصادي وبالتالي الناتج الإجمالي.

ما يحصل اليوم المنتجات كالفواكه والخضر الصيفية لاقت طريقها للتصدير المباشر، وهو ما أدى إلى زيادات سعرية يتحملها المستهلك، ناهيك عن طرح النوعيات ذات الدرجات الثانية والثالثة للأسواق المحلية وبسعر مرتفع، صحيح أن عوائد التصدير مهمة لما تلعبه من رفد الاقتصاد ونموه بمقومات قوية، إلا أن الاقتصادات الأخرى تخلق حالة توافقية ترضي الأطراف المنتجة والوسيطة والمستهلكة، بعيداً عن أي حالة خلل تشوب الأسواق.

أمام هذه الطفرات السعرية وارتفاع الأسعار لبعض الأنواع من الفواكه والخضر، لا بد أمام المستهلك من خيار سوى البحث جدياً عن أي سوق أو مكان يطرح السلع أو المواد بأسعار معتدلة، ويلاحظ أن الإقبال على الأسواق الخيرية، وصنع في سورية، ومبادرات الصناعيين والغرف الصناعية والتجارية بين الحين والآخـر بإقامة أسواق تكفل بأسعار التكلفة، ملجأ يتزاحم عليه المستهلكون، طمعاً في شراء حاجاتهم بأسعار معتدلة.

فقبل أيام أعلن عن فتح سوق البيع في ضاحية قدسيا وقبله في دمشق، وبعد أيام سيكون هناك سوق للبيع في الجلاء وسط دمشق، وذلك يطرح المصنعين والشركات بضائعهم بقصد رفع مستوى الخدمات المقدمة للمستهلك والتأثير في الأسعار بحيث تلغي أي عوامل احتكارية بالسوق حالياً، سواء بشكل كامل أم جزئي، فالخطوة مهمة ولها آثار إيجابية ستخدم المستهلك خلال هذه الفترة التي تشهد الأسعار اضطرابات متلاحقة، لكنها بالتأكيد تعتبر تحولاً مهماً في النمط المتبع بالتعاملات التجارية محلياً، الذي من عليه عقود من دون تغيير في مراكز القوى المؤثرة في الأسعار، وحتى تكتمل المنظومة بكسر أي احتكار لأي نوع من السلع من الضروري أن تتحرر السوق بكل أشكالها حتى في مبيعات التجزئة التي تختص بها شركات أو محال صغيرة تضع تحت سقفها منتجات عديدة، مع تشجيع التصنيع المحلي لمئات السلع التي تستهلك بكميات كبيرة سواء طبية أم غذائية أو في مستلزمات الشباب والأطفال الذين يشكلون أكبر شريحة مستهلكة أو الاحتياجات الخاصة بهم، ووصف بعض المستهلكين أن إقامة مثل هذه الأسواق خطوة مهمة وملجأ لشراء بعض الاحتياجات لأسرهم نظراً لأسعارها المقبولة التي تقل عما يباع بالأسواق الأخرى.

التاجر والعارض «عبد الرحمن» قال: فكرة إقامة أنشطة كهذه لاقت إقبالاً كبيراً من جمهور المستهلكين، وما لاحظناه أن كل معروضات المصنعين والشركات كان يباع وبشكل يومي، حتى في الشركات أو المؤسسات العامة كالسورية للتجارة التي تشارك بفعالياتٍ كهذه دعماً للمستهلك، كان عليها إقبال ملحوظ، وهذا يشير إلى نقطة مهمة، أن المستهلك لم يعد يهمه سوى السلعة بسعر معتدل، نظراً لضعف القوة الشرائية لديه، وهذا شيء طبيعي، التوسع بإقامة الأسواق الشعبية، والأسواق الخيرية وأسواق صنع في سورية وأي أنشطة تجارية أثبتت نجاعتها، ولولاها لكانت أسعار الأسواق أكثر من حارقة..! المعروضات ذات جودة جيدة، وهي ليست من نوعية محددة بل من نوعية عالية الجودة، لكن تم طرحها بأسعار معتدلة والاكتفاء بهوامش ربح قليلة أرضت كل الأطراف..

المؤشرات الأولية توحي إلى ضرورة وضع خطة إستراتيجية متكاملة لإعادة هيكلة سوق التجزئة والجملة بكل أنواعه وأشكاله، وإيجاد المعادلات التوازنية بين تأمين الاحتياجات من الخارج، وعدم فتح الباب واسعاً لتصدير كل شي تحت حجج الدعم، لأن المستفيد ليس الخزينة العامة بل شريحة من التجار على حساب المنتج والمستهلك معاً، تحسس المشكلات سواء التي تواجه المستهلك أم المنتج على سواء حاجة أكثر من أي وقت مضى حتى يتحسن الواقع الاقتصادي وتخف الأعباء المعيشية للأسر، وكذلك التأثير في خفض تكاليف المشاريع سواء الحكومية أم الخاصة حتى لا تتأخر أو تتعطل بسبب عوامل ارتفاع التكلفة.

فتعزيز القوة الشرائية للمستهلك لابد أن تبدأ بالسلع الأساسية حتى يستطيع تحقيق وفر بدخله يمكنه من تأمين كل حاجاته أو التوسع بالاستهلاك لسلع أو خدمات قد يؤجلها لعدم القدرة على شرائها لفترات زمنية أطول تؤثر في ذلك سلبياً على الأنشطة التجارية التي تنخفض عمليات الشراء لها بسبب استنفاد السلع والخدمات الأساسية لأغلب دخل المستهلك، وهذه من الأمور الصعبة في ظروف وتحديات ثقيلة تعصف بالمعيشة بشكل عام.. لا يجوز ترك دور المستهلك جانباً، من دون الغوص في كل الجزئيات التي من شأنها أن تلعب دوراً داعما، البحث الموضوعي عن ماذا نستورد وماذا سنحقق..؟ هل نصدر كل ما ننتج ونترك المستهلك تائهاً ناشداً المادة الأرخص؟ وأين مكانها ليذهب طعما في اقتنائها.. أم ماذا..؟